

مرسوم رقم 2.23.647 صادر في 7 جمادى الآخرة 1445 (21 ديسمبر 2023)

بتحديد تاريخ إحصاء السكان والسكنى في المملكة

رئيس الحكومة،

بناء على القانون رقم 001.71 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1391 (16 يونيو 1971) المتعلق بإحصاء السكان والسكنى في المملكة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.71.99 الصادر في 5 جمادى الأولى 1391 (29 يونيو 1971) المحددة بموجبه إجراءات تطبيق القانون رقم 001.71

الصادر في 22 من ربيع الآخر 1391 (16 يونيو 1971) المتعلق بإحصاء السكان والسكنى في المملكة، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.04.405 الصادر في 13 من رجب 1425 (30 أغسطس 2004) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 24 من ذي الحجة 1444 (13 يوليو 2023)،

رسم مايلي :

المادة الأولى

يجرى إحصاء السكان والسكنى بالمملكة من فاتح سبتمبر 2024 إلى غاية 30 منه.

المادة الثانية

إذا طرأ تغيير على وضعية الأشخاص خلال الفترة المحددة في المادة الأولى أعلاه، فإن الوضعية الواجب اعتبارها هي وضعيتهم في منتصف ليلة فاتح سبتمبر 2024.

المادة الثالثة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الداخلية وال مندوب السامي للتخطيط كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 7 جمادى الآخرة 1445 (21 ديسمبر 2023).

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية،

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

المادة السادسة

تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 12 من القانون رقم 98.15 والمادة 14 من القانون رقم 99.15 السالفي الذكر، تؤدي الاشتراكات شهريا ابتداء من اليوم الأول من كل شهر مستحق.

ولهذه الغاية، يرم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اتفاقية في الموضوع مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، يحدد بموجبها كيفيات أداء الاشتراكات المتعلقة بفئة القيميين الدينيين المكلفين المعنيين.

المادة السابعة

طبقا لأحكام المادة 13 من القانون السالف الذكر رقم 98.15، يعفى القيمون الدينون المكلفون، الذين يزاولون مهامهم في تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية، من فترة التدريب المنصوص عليها في المادة المذكورة.

المادة الثامنة

تطبيقا لأحكام المادة 11 من القانون رقم 98.15 السالف الذكر، تعتبر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هيئة الاتصال المكلفة بموافاة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمعلومات المتوفرة لديها المتعلقة بالأشخاص المنتمين لفئة القيميين الدينيين المكلفين المشار إليهم في المادة الأولى أعلاه، واللازمة لتسجيلهم، وذلك وفق الكيفيات المحددة بموجب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة التاسعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الصحة والحماية الاجتماعية والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 7 جمادى الآخرة 1445 (21 ديسمبر 2023).

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية،

الإمضاء : أحمد التوفيق.

وزير الصحة والحماية الاجتماعية،

الإمضاء : خالد ايت طالب.

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية

المكلف بالميزانية،

الإمضاء : فوزي لقجع.

- إعداد الحملات الإعلامية والتواصلية المتعلقة بالإحصاء :

- تحديد وتعبئة الوسائل المادية والبشرية واللوجيستية اللازمة لإنجاز الإحصاء ؛

2 - القيام بالأشغال الخرائطية قصد تحديد مناطق الإحصاء التي يتأسس عليها تنظيم وإنجاز الإحصاء ؛

3 - تكوين المشاركين عن بعد وحضوريا ؛

4 - إجراء الإحصاء بتجميع المعطيات لدى الأسر ؛

5 - استغلال معطيات الإحصاء ومعالجتها ونشرها وفق المعايير الوطنية والدولية.

المادة الثانية

يؤهل للمشاركة في تهيئ وإنجاز إحصاء السكان والسكنى الأشخاص الذين يتم انتقاؤهم، في حدود الأعداد المطلوبة، من بين :

- الحاصلين على الدبلومات والشهادات المسلمة من طرف المؤسسات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات ومؤسسات تكوين الأطر العليا ومؤسسات التكوين المهني، بعد سنتين من التكوين على الأقل بعد شهادة البكالوريا، وكذا طلبة أو متدربي المؤسسات المذكورة الذين تابعوا دراستهم بها برسم السنتين الأولى والثانية، على الأقل، بعد حصولهم على شهادة البكالوريا، شريطة ألا تقل سنهم عن 20 سنة في فاتح يناير من سنة إجراء الإحصاء ؛

- موظفي وأعاون الإدارات العمومية والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية وكذا الأشخاص المتقاعدين منهم.

المادة الثالثة

يتعين على الراغبين في شغل مهام مشرف جماعي أو مراقب أو باحث، المنصوص عليها في المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.23.580 الصادر في 7 جمادى الآخرة 1445 (21 ديسمبر 2023)، التسجيل عبر منصة رقمية تخصص لهذه الغاية، داخل الأجل المحددة.

مرسوم رقم 2.23.1065 صادر في 7 جمادى الآخرة 1445 (21 ديسمبر 2023) في شأن تهيئ وإنجاز إحصاء السكان والسكنى في المملكة والشروط الواجب توافرها في المشاركين في إنجازها.

رئيس الحكومة،

بناء على الدستور، ولاسيما الفصلين 89 و 90 منه ؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.33 بتاريخ 28 من جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015)، ولاسيما المادة 22 منه ؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم 001.71 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1391 (16 يونيو 1971) المتعلق بإحصاء السكان والسكنى في المملكة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.71.99 الصادر في 5 جمادى الأولى 1391 (29 يونيو 1971) المحددة بموجبه إجراءات تطبيق القانون رقم 001.71 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1391 (16 يونيو 1971) المتعلق بإحصاء السكان والسكنى في المملكة، كما وقع تغييره وتتميمه ؛ وعلى المرسوم رقم 2.23.580 الصادر في 7 جمادى الآخرة 1445 (21 ديسمبر 2023) بمنح تعويض للمشاركين في تهيئ وإنجاز إحصاء السكان والسكنى في المملكة ؛

وباقتراح من وزير الداخلية ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 30 من جمادى الأولى 1445 (14 ديسمبر 2023) ؛

رسم مايلى :

المادة الأولى

يتم تهيئ وإنجاز إحصاء السكان والسكنى من خلال العمليات التالية :

1 - اتخاذ ترتيبات الإحصاء التي تشمل :

- تحديد الأسس المفاهيمية والمقاربات المنهجية المعتمدة في عمليات الإحصاء ؛

- إعداد الأدوات التطبيقية المتعلقة بالإحصاء والأنظمة المعلوماتية المرتبطة بالإحصاء ؛

- إعداد بيداغوجية وأدوات التكوين ؛

يكون الالتزام المذكور مشهودا على صحة إمضائه من طرف السلطات المختصة، ويشفع، بالنسبة للموظفين والأعوان والمستخدمين، بموافقة رئيس الإدارة التي ينتمون إليها.

المادة السابعة

تحدد بقرار للوالي أو العامل المعني قائمة الموظفين والأعوان التابعين له، بمن فيهم أعوان السلطة، الذين تتم الاستعانة بهم لإنجاز إحصاء السكان والسكنى.

المادة الثامنة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الداخلية والندوب السامي للتخطيط، كل واحد منهما فيما يخصه، ويعمل به ابتداء من 2 ماي 2023.

وحرر بالرباط في 7 جمادى الآخرة 1445 (21 ديسمبر 2023).

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف:

وزير الداخلية،

الإمضاء: عبد الوافي لفتيت.

المادة الرابعة

تنظم لفائدة الأشخاص المشار إليهم في المادة الثالثة أعلاه، الذين استكملوا إجراءات تسجيلهم وتم انتقاؤهم في حدود الأعداد المطلوبة، حصص تكوينية، عن بعد و حضوريا، لتمكينهم من تملك المفاهيم والمصطلحات المعتمدة في إنجاز إحصاء السكان والسكنى والتوفر على المؤهلات التقنية الكافية لاستعمال اللوحات الإلكترونية في تجميع المعطيات لدى الأسر.

المادة الخامسة

يقبل بكيفية نهائية، لشغل المهام المحددة في المادة الثالثة من هذا المرسوم، الأشخاص الذين تابعوا حصص التكوين المشار إليها في المادة الرابعة أعلاه، واجتازوا بنجاح مختلف مراحلها، وذلك في حدود ما تقتضيه الحاجيات العملية والمجالية، لإنجاز المهام التي تم اختيارهم من أجلها.

المادة السادسة

يتعين على الأشخاص المشار إليهم في المادة الخامسة أعلاه إمضاء التزام، وفق نموذج معد لهذا الغرض، يتعهدون فيه بالتقيد بالقواعد والقيم المعمول بها في مجال إحصاء السكان والسكنى طبق النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

مرسوم رقم 2.23.580 صادر في 7 جمادى الآخرة 1445 (21 ديسمبر 2023) بمنح تعويض للمشاركين في تهيئ وإنجاز إحصاء السكان والسكنى في المملكة

رئيس الحكومة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى المدونة العامة للضرائب المحدثة بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006)، ولاسيما المادة 57 منها؛

وعلى القانون رقم 001.71 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1391 (16 يونيو 1971) المتعلق بإحصاء السكان والسكنى في المملكة؛

وعلى المرسوم رقم 2.71.99 الصادر في 5 جمادى الأولى 1391 (29 يونيو 1971) المحددة بموجبه إجراءات تطبيق القانون رقم 001.71 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1391 (16 يونيو 1971) المتعلق بإحصاء السكان والسكنى في المملكة، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.04.405 الصادر في 13 من رجب 1425 (30 أغسطس 2004)؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 2 محرم 1445 (20 يوليو 2023)،

رسم مايلى:

المادة الأولى

يستفيد المشاركون المكلفون بتحضير وتنظيم ومراقبة وتنفيذ واستغلال أعمال إحصاء السكان والسكنى من تعويض يومي لتغطية المصاريف، تحدد مبالغه على النحو التالي:

مبلغ التعويض اليومي بالدرهم	الفئة
	1- الأعمال الخرائطية
600	المشرفون المركزيون
500	المشرفون الجهويون
300	المشرفون الإقليميون
400	المكلفون بالتتبع التقني واللوجستيكي والمعلوماتي
180	رؤساء الخلايا المركزية والجهوية
180	المراقبون المكلفون بالأعمال الخرائطية
160	الباحثون المكلفون بالأعمال الخرائطية
150	الأعوان المكلفون بالأعمال الخرائطية
150	أعوان الرقمنة
150	السائقون
	2- ترتيبات الإحصاء
650	المشرفون المركزيون
650	المشرفون الجهويون
550	المشرفون الإقليميون
400	المكلفون بالتتبع التقني واللوجستيكي والمعلوماتي
350	المتصرفون الإقليميون
150	الأعوان
150	السائقون
	3- تكوين المشاركين في الإحصاء حضوريا
	3-1 - تكوين المشرفين المركزيين والجهويين والإقليميين:
800	المشرفون المركزيون المكونون
600	المشرفون المركزيون
600	المشرفون الجهويون
500	المشرفون الإقليميون
400	المكلفون بالتتبع التقني واللوجستيكي والمعلوماتي
150	الأعوان
150	السائقون
	3-2 - تكوين المشرفين الجماعيين:
700	المشرفون المركزيون
700	المشرفون الجهويون
600	المشرفون الإقليميون المكونون

400	المشرفون الجماعيون
400	المكلفون بالتتبع التقني واللوجستيكي والمعلوماتي
350	المتصرفون الإقليميون
150	الأعوان
150	السائقون
3-3- تكوين المراقبين المكونين:	
700	المشرفون المركزيون
700	المشرفون الجهويون
600	المشرفون الإقليميون
600	المشرفون الجماعيون المكونون
500	المشرفون الجماعيون
400	المكلفون بالتتبع التقني واللوجستيكي والمعلوماتي
350	المتصرفون الإقليميون
300	المراقبون
150	الأعوان
150	السائقون
4-3- تكوين المراقبين والباحثين:	
700	المشرفون المركزيون
700	المشرفون الجهويون
600	المشرفون الإقليميون
500	المشرفون الجماعيون
400	المكلفون بالتتبع التقني واللوجستيكي والمعلوماتي
350	المتصرفون الإقليميون
400	المراقبون المكونون
250	المراقبون
200	الباحثون
150	الأعوان
150	السائقون
4- إجراء الإحصاء	
700	المشرفون المركزيون
700	المشرفون الجهويون
600	المشرفون الإقليميون
500	المشرفون الجماعيون
400	المكلفون بالتتبع التقني واللوجستيكي والمعلوماتي
350	المتصرفون الإقليميون
300	المراقبون الرسميون

150	المراقبون الاحتياطيون
250	الباحثون الرسميون
125	الباحثون الاحتياطيون
180	أعوان السلطة (الشيوخ والمقدمون)
150	السائقون
150	ملاكو الدواب ووسائل النقل الأخرى
150	أعوان الدعم (الحراس، أعوان المناولة، إلخ)
	5- استغلال معطيات الإحصاء
250	المشرفون
200	المراقبون
150	الأعوان

المادة الثانية

تتم تصفية وأداء التعويض المشار إليه في المادة الأولى أعلاه طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية الجاري بها العمل.

المادة الثالثة

لا يجوز للموظفين الجمع بين التعويض المشار إليه في المادة الأولى أعلاه وبين أي مكافأة أو تعويض عن مصاريف التنقل قد تكون له علاقة بإحدى العمليات المرتبطة بإنجاز إحصاء السكان والسكنى.

المادة الرابعة

يمكن أن يخضع التعويض الإجمالي الذي يمنح للمشارك الباحث أو المراقب أو المشرف بعد نهاية مشاركته في العملية لتخفيض لا يتجاوز 30% إذا تبين أن هناك نقص في مردوديته أو جودة عمله أو سلوكه.

المادة الخامسة

ينسخ المرسوم رقم 2.14.138 الصادر في 21 من جمادى الآخرة 1435 (21 أبريل 2014) بمنح تعويض للمشاركين في تهيئ وإنجاز إحصاء السكان والسكنى بالمملكة.

المادة السادسة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية والمندوب السامي للتخطيط، كل واحد منهما فيما يخصه، ويعمل به ابتداء من 2 ماي 2023.

وحرر بالرباط في 7 جمادى الآخرة 1445 (21 ديسمبر 2023).

الإمضاء: عزيز أحنوش.

وقعه بالعطف:

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد

والمالية المكلف بالميزانية،

الإمضاء: فوزي لقجع.